ذاكرة المعتقلات

رباه الموت اهون من ترقبه المرير..!

صائب ادهم

آذان الفجر وكل الاوقات نسمعها من مكبر الصوت فوق منارة جامع دراغ ببداية منطقة المنصور ببغداد القريبة من مبنى جهاز المخابرات العامة-قصر النهاية- لايفصل بيننا سوى نهر ضيق كان يسمى نهر (الخر) عفن الرائحة لانه كان عبارة عن مصب لمجاري المياه الثقيلة في هذه المنطقة.

ممرات المعتقل كحالها، ساكنة بل صامتة مخيفة باردة، فنحن في اواخر شهر كانون الثاني من شتاء ,١٩٧٢

المعتقل، كل فجر وكل ليل متأخر، يعيش لحظات الهدوء الذي يسبق العاصفة، ولو كلمت معتقلاً لوجدته (ابو الهول)..

كنت احب الهدوء، بل اعشقه، ان صاحبني كتاب او قصيدة شعر او اغنية كلثومية شجية، لكن السكون في قصر النهاية، مخيف مرعب تشعر كأنك منشد لعاصفة وشيكة الهبوب..

رحم الله شاعرنا الماجد بدر شاكر السياب حين خاطب ربه وهو في قمة معاناته من اوجاع دائه المحير واقتراب نهايته:

رباه ان الموت اهون من ترقبه المرير..!

سمعنا صرير ابواب تفتح فجأة كانت احذيتهم مطاطية تسللوا بها الى الممر المجاور لنا وتساءلت وصاحبي ما سر التسلل، من يطلق النار على من؟

يارفاق كل الرقاب امامكم متاحة، والرؤوس التي سقطت الليلة الفائتة لم تزل منكفئة على طين الحديقة الشتائي.. انها تنتظر منكم (ثقباً) يريحها حتى طلقة الرحمة انتم بخلاء فيها؟

عملكم يارفاق متواصل ساخن، الكلاشنكوف لم اسمع انه قد تعطل مرة بين ايديكم يارفاق..! ومسدس (الثقب) توكاريف يشكل قمة ماتتمنونه. اطلاقة واحدة من فوهته قادرة على الهاب (رأس ثور) ونثر مخه في اقل من ثانية..

نحن معشر المعتقلين نعرف هذه (الحقيقة) ونعرف ان الروس يعرفون جيداً-صدام وازلامه يستخدمون سلاحهم في عمليات ابادة جماعية، يمزقون بها اجساد معارضيهم ويثقبون رؤوسهم لكن لا اعتراض بدر منهم يوماً ولم نسمع احتجاجاً واحداً.لقد تحولوا من الماركسية الى الايدلوجيا التجارية التي لاتقيم للدم جنسية ولاحرمة..

لقد كان الكلاشنكوف بندقية الفقراء. بندقية الثائرين بوجه الظلم والاستبداد واليوم بيد قتلة..

قلت لصاحبي-وماأكثر ماقلناه-انا متأكد إن بعضاً ممن اخرجوهم من زنزاناتهم هذا الفجر ساروا الى مصيرهم شبه نيام او يرددون ببلاهة: شنو. لويش..!

لكن صليات الكلاشنكوف ستصحيهم اخيراً و....

ايها الرفاق... اليوم الذي ستسددون فيه ضريبة الذبح آت لاريب فيه.. لا مفر منه.. مطلب انساني..

تنظيم ندوة عن دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء تجربة العراق الديمقراطية

ادراج مركز دراسات الخليج العربي في البصرة ضمن مؤسسات المجتمع المدني التابعة الى الامم المتحدة

البصرة / عبد الحسين الغراوي

حقق مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة انجازاً عملياً كبيراً عندما تم ادراجه ضمن اهم مؤسسات المجتمع المدني التابعة الى الامم المتحدة ،

اعلن ذلك لـ(المدى) الدكتور عبد الفتاح عبد الله/مدير المركز واوضح- ان المركز أسس في عام ١٩٧٤ وهو اول مركز بحثي مختص بدراسة المنطقة الخليجية والجزيرة العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعلمية واشار الى ان المركز يتمتع بسمعة علمية وسبق أن ساعدني تأسيس مركز دراسات الخليج العربي بجامعة اكسترا البريطانية وهو يضم باحثين مختصين في مختلف الدراسات واوضح- ان ادراج المركز ضمن مؤسسات المجتمع المدني التابعة للامم المتحدة يعتبر خطوة متقدمة نحو افاق علمية اوسع لخدمة عراقنا الجديد، وهو مكسب اكاديمي واعتراف عالمي من خلال الامم المتحدة باهمية المركز وتوجهاته العلمية لخدمة المجتمع المدني.

واكد الدكتور عبد الله ان مراكز البحث العلمي العراقية تؤدي دوراً حيوياً في تطوير امكانات البلد من خلال نشاطاتها المتنوعة في المجالات والحقول المختلفة وانها مراكز اشعاع فكري للمجتمع بصورة عامة.. ومن هنا تأتي اهمية مركز دراسات الخليج العربي الذي يرتبط بعلاقات ثقافية وعلمية مع المؤسسات والمراكز العلمية المختلفة وقال لقد بدأنا دوليا بمد جسور التواصل العلمي والثقافي مع الجامعات في (السعودية، مصر، لبنان، سورية، الاردن، ليبيا) وعالمياً مع (المانيا، فرنسا، بريطانيا، روسيا، تركيا، ايران) ونرى في هذا التوجه الاكاديمي ان نجعل من مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مركزاً رصيناً معروفاً عربياً وعالمياًواختتم مدير مركز دراسات الخليج العربي حديثه بالقول: ان المركز هو حالياً كومة من الانقاض وبنايته مدمرة بعد تعرضه لعمليات التخريب والحرق والنهب والسلب التي شملت كل موجوداته من الوثائق المهمة ونفائس الكتب والمصادر والمخطوطات النادرة والخرائط والكتب الادبية والثقافية والاجتماعية التي تهتم بدراسة منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية..

ندوة تأهيلية

وعلى صعيد ذي صلة وضع المركز خطة علمية وثقافية شاملة تتناول القضايا المهمة المطروحة على الساحة العراقية والتي تهم حاضر العراق ومستقبله، وقد بدأ المركز بعقد ندوة حملت عنوان (دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء تجربة العراق الديمقراطية) وفي بداية الندوة التي عقدت في قاعة كلية الدراسات التاريخية في الثاني والعشرين من ايلول الماضي قال الدكتور عبد الفتاح عبد الله / مدير المركز ان خطة المركز تعمل على ابراز انشطته في مجال انجاز الدراسات ذات الجدوى الاقتصادية للقطاع العام والخاص وعقد المؤتمرات والندوات ذات الاهمية الستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية مشيراً الى ان المركز مفتوح لجميع مؤسسات المجتمع المدني تعزيزاً لمبادئ الديمقراطية وترسيخ اسس العدالة وتطوير المجتمع من خلال متابعة سياسة الحكومة.

واستعرضت الندوة مفهوم المجتمع المدني على اساس انه شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات والهياكل الاجتماعية المختلفة وتعمل بمعزل عن الدولة وذات صفة طوعية واهم سماتها ان عملها متعدد الاتجاهات.

وشددت الندوة على ان المجتمع المدني لايمكن ان ترسى تقاليده ويمارس حضوره الناشط والحقيقي الفاعل في جميع الاوجه وعلى مستوى العلاقات بين الافراد والمجتمع، مالم تكن هناك ديمقراطية تضمن له كامل المقومات لان غياب الديمقراطية لايخلق مجتمعاً مدنياً سليماً واوضحت ورقة العمل التي قدمت في الندوة، ان تزايد مؤسسات المجتمع المدني قوة فاعلة ومؤثرة وضاغطة هي حالة صحية وقد اتسعت الممارسات والفعاليات الديمقراطية والعكس بالعكس.. واستعرض التقرير المقدم كورقة عمل للندوة، فوائد التحولات الاخيرة في مجتمعنا العراقي من خلال ماتركته من اثار في المشهد العراقي عموماً وافرزت اوضاعاً جديدة شملت جميع مفاصل الحياة العامة، فكان نصيب هذه المتغيرات واضحاً على المؤسسات المدنية (احزاب، اتحادات، اذاعة وتلفزيون، صحف، جمعيات خيرية وانسانية اندية رياضية).

مبدأ سيادة القانون

وقد خلصت الورقة الى جملة من الاراء التي تشكل عصب العمل الديمقراطي في مؤسسات المجتمع المدني وهي اقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات، واحترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية، ودعم استقلالية المبادرة الشعبية وانهاء القيود كافة التي تحول دون قيام مجتمع مدني قوي، واحترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية واشاعة ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار، واحترام الرأي الاخر ورأي الاغلبية والتسامح والشفافية، كما اكدت الورقة ضرورة قيام اعلام ديمقراطي حر يكفل حرية تدفق المعلومات في المجتمع وتداول الاراء من مصادر متعددة من دون قيود اضافة الى اهمية التوسع في اشكال المشاركة الشعبية المباشرة، وفي اطار ذلك يصبح من الممكن تطوير اوضاع منظمات المجتمع المدني لتكون اكثر فاعلية ولتصبح مؤسسات ديمقراطية قادرة على الاسهام في التطور الديمقراطي المدني من خلال سن التشريعات المنظمة للعمل المدني وتطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وانشاء اجهزة فنية مشتركة لها وتطوير العلاقة مع الدولة وتعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني.

المجتمع المدني الجديد

بعد ذلك القى الدكتور رياض الاسدي الباحث في مركز دراسات الخليج العربي بحثاً بعنوان (المجتمع المدني العراقي الجديد).

اشار فيه- إلى ان المجتمع المدني العراقي من اقدم المجتمعات تحديثاً في الشرق الاوسط لانه احتضن وللمرة الأولى تعليم البنات وكان من اوائل المجتمعات السباقة في هذا المجال كما هو اول من وضع اول دستور مكتوب منذ عام ١٩٢٥ وهو من المجتمعات التي ادخلت وسائل الاتصال الحديثة مبكراً وعرف المجتمع العراقي نوعاً من التعبير عن الرأي والتظاهر و انشاء الجمعيات والاحزاب في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ثم تطرق بعد ذلك الى مفهوم المجتمع المدني الحديث مبيناً رأيه ان المجتمع المدني هو عبارة عن معادلة اجتماعية منظمة تتكون من الاسرة والحكومة وخلص الى ان الاعلام يعد ضرورياً لمنظمات المجتمع المدني خاصة مايتعلق بنوعية الشعارات والملصقات والتجمعات التي تقام بقصد التصويت ويتساءل الدكتور رياض الاسدي في بحثه، هل ثمة انتخابات يمكن ان تجرى بعيداً عن مشاركات منظمات المجتمع المدني؟

في ندوة حوار صريحة لمجلس مدينة بغداد

تأجيل انتخابات المجالس المحلية والبلدية والإقليمية مخالفة قانونية مطلوب معالجتها

بغداد / طارق الجبوري

ما حدود صلاحيات المجالس المحلية ومجلس مدينة بغداد؟ وفق اي قرار تعمل؟ وهل قراراتها ملزمة الوزارات ودوائر الدولة الاخرى ام ان هنالك صيغاً من التنسيق والتشاور بينها؟

هذه الاسئلة وغيرها كانت محور نقاش اعضاء مجلس مدينة بغداد اثناء عرض اللجنة القانونية لمقترحها بضرورة اعلام وتعريف مواطني بغداد بمهمات المجالس التي انبثقت لخدمتهم وليس للتسلط عليهم..

حماة للمال العام

رئيس المجلس الشيخ محمد باقر السهيل قال:- يفترض ان نكون حماة للمال العام وحريصين على العلاقة مع المواطنين ودورنا هو تشخيص بعض الظواهر ومناقشة ما يردنا من اعضاء المجالس والكتابة الى دوائر الدولة لاتخاذ الاجراءات لانها هي المسؤولة.. وقبل ايام شاهدت تجاوزاً صارخاً على احدى المناطق الخضر في منطقة العطيفية وهي قيام مواطن بتشييد دار عليها فكتبت الى امين بغداد بذلك لاتخاذ الاجراء القانوني..

احد اعضاء المجلس عقب قائلاً مهما يقدم عضو المجلس من خدمات يبقى مثار شك وعقب محافظ بغداد عضو مجلس المدينة السيد علي الحيدري ان قانون المجالس وميثاق عملها لم يوقع عليه احد لذا نحن فعليا ليست لدينا سلطة محددة مصادق عليها عدا اشارة في قانون ادارة الدولة المؤقت فاولاً يجب ان نعرف هل تعترف بنا الحكومة وهل يمكن فعلاً ان نقبل امين بغداد او المحافظ اذا ماقصر أي واحد منهما بواجبه.. انا شخصياً وفي ضوء الظروف الحالية ومانحن عليه اشك في ذلك ولدي قناعات معززة بشأن هذا الموضوع واعتقد ان عدم الغاء القرار(٧١) من قبل مجلس الوزراء ثم بضغط اميركي..

وهنا عقب احد اعضاء المجلس مشيراً الى ان المحتل مع الديمقراطية والحكومة تقف حجر عثرة في تفعيل دور المجالس المحلية والبلدية.

عضو اخر قال اعضاء المجالس منتخبون وباقون وليس من حق احد الغاء دورهم وعلينا ان نضع سياسة لتحديد دورنا مع مجلس الوزراء وان نستثمر دور الصحافة في هذا المجال لما لها من دور مهم، وكبير فهي السلطة الرابعة والمؤثرة..

موقف اللا مبالات

(المدى) وحرصاً على استكمال الصورة لدى القارئ كانت لها هذه اللقاءات السريعة رئيس مجلس بغداد الشيخ محمد باقر السهيل قال انا لست مع مقترح الاعلان في وسائل الاعلام عن ماقدمته المجالس لغرض تعريف المواطنين لان بعض الصحف شوهت هذا الدور واعتقد انها ستتخذ من الاعلان ذريعة للطعن بدور هذه المجالس.

اما نائب رئيس المجلس السيد كريم الجاف فقال:- مطلوب منا تعميق العلاقة مع المواطنين وتوعيتهم عن بواجباتنا حيث ان هنالك ضبابية في علاقتنا مع المواطنين الذين نحن جزء منهم ومهمتنا خدمتهم على وفق القانون وميثاق عمل المجلس.

وتناول عضو من لجنة الخدمات مسألة تقصير امانة بغداد في عملها في هذه المدينة ولامبالاتها في رأي المجلس والدليل تعيينها مديري بلدية المدينة من دون حتى الاستئناس برأي المجلس او ملاحظاته وتساءل عن مدى صلاحياتنا في العلاقة مع الامانة؟ وسأل رئيس المجلس على وفق أي قانون يمكن ان يجرى حوارنا هل على اساس ماجاء به القرار (٧١) الصادر من سلطة الائتلاف سابقاً ام على توجهات الحكومة لتهميش دور المجالس ومحاولاتها تجاوز هذا القرار بل الغاءه ولولا تدخل ومشاورات مع المنسق العام الاميركي و صار الرأي تعديل القرار بدلاً من الغائه؟!!

تقف عن طبيعة العلاقة المتشنجة مع الامانة وعن صلاحيات المجلس في ضوء القانون قال:- اعتقد ان الامانة وضعت في موقف مجبر وشائك ومثلها بقية دوائر الدولة فهي بين مايردها من تعليمات من مجلس الوزراء باغفال دور المجالس وهذا مخالف لقانون مجلس مدينة بغداد حسب القرار (٧١) وبين اصرارنا على التمسك بدورنا لذا فهي في حيرة من امرها وفي محنة لازدواجية القرارات والتعليمات ونأمل من الحكومة ومجلس الوزراء ان تتفهم دور المجالس وعملها الذي هو دعم لجهد الحكومة المركزية كما ان المجالس المحلية تستمد قوتها من الشعب كونها منتجة وتعبر عن حالة المواطنين وحاجاتهم وعليه نرى من المناسب ان تستمع الجهات الحكومية سواء في بغداد او المحافظات لانها لمطالب ابناء الشعب جميعاً.

تأجيل انتخابات المجالس

(المدى) هل في النية اجراء انتخابات جديدة لاعضاء المجالس المحلية ومجلس مدينة بغداد؟

يقول السيد رئيس مجلس مدينة بغداد:- لقد نص قانون المجالس ومنها مجلس مدينة بغداد على ان الانتخابات للمجالس الثلاثة المحلية والبلدية والاقليمية تجرى في الاسبوع الاول من هذا الشهر ولكن تم تأجيلها وربما تجرى بعد الانتخابات العامة ومن المهم اجراء انتخابات اعضاء المجالس.

ونحن حريصون ونسعى الى تهيئة الاجواء والمستلزمات لاجرائها ويبقى للمواطن حق ترشيح من يراه مناسباً لتمثيله في هذه المجالس وسحب ثقته من العضو الذي ليس بمستوى المسؤولية..

ولابد لي من الاشارة هنا الى ملاحظة اننا ينبغي ان لاننسى ان اعضاء المجالس الحاليين كانوا رواد هذه التجربة الديمقراطية وتحملوا المخاطر لانجاحها رغم ان بعضهم ربما قد اساء استخدام مسؤوليته فيبقى الرأي الاول والاخير للمواطن..

الية جديدة

اخيراً.. نضع تساؤل العديد من المواطنين امام انظار مجلس الوزراء المتمثل بضرورة وضع صيغة اولية لعمل المجالس المحلية وفق قانون يصدر من الحكومة العراقية بعيداً عن قرار (٧١) الموقع من قبل السفير بول بريمير فلابد لهذا القانون من ان يكون عراقياً مائة بالمائة تتحدد فيه الصلاحيات والجهة المخولة محاسبة أي عضو في المجلس يستغل موقعه لتحقيق منافع شخصية..

بمشاركة ٢٠٠ مرشح يمثلون ١٣٦ منظمة غير حكومية

عقد المؤتمر الانتخابي لتأسيس مكتب منظمات المجتمع المدني في بابل

بابل-مكتب المدى

بعد جهود امتدت لمدة نصف عام استطاع اعضاء منظمات المجتمع المدني في محافظة بابل عقد مؤتمرهم الانتخابي الاول لرئيس واعضاء مكتب منظمات المجتمع المدني في محافظة بابل، وتوزعت تلك الجهود على عقد ندوات تداولية لاختيار الصيغة الانسب والامثل لتنسيق عمل مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة وعلاقتها ببقية المؤسسات كالدولة والاحزاب والمواطنين.

مشاركة واسعة

واتسم المؤتمر الانتخابي بالمشاركة الواسعة لمؤسسات المجتمع المدني في المحافظة التي يوجد فيها اكثر من (١٣٥) منظمة غير حكومية اسس جلها بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ويسود الاعتقاد ان محافظة بابل تكاد تكون المحافظة الاولى في عدد منظمات المجتمع المدني نتيجة استقرار الوضع الامني، وشارك معظم المنظمات في العملية الانتخابية لاختيار اعضاء ورئيس مكتب منظمات المجتمع المدني، وكان للمراة حضور ملحوظ ومتميز فقد شاركت نحو(٨) منظمات تعنى بشؤون المراة، اضافة للمنظمات الثقافية والنقابات المهنية ومنظمات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحدث الحقوقي السيد طارق عبد المحسن مدير مكتب شؤون المواطنين في بابل عن عملية الانتخاب قائلاً (هذه العملية الديمقراطية هي المرة الاولى على صعيد القطر حيث يجتمع ممثلو المنظمات غير الحكومية التي هي مؤسسات المجتمع المدني وهي الخطوة الاولى على الطريق الصحيح وكل خطوة جديدة لابد ان يعتريها بعض النواقص ولكنها البداية الموافقة للتحول نحو المجتمع الديمقراطي وقال ان ٢٠٠ مرشح قد شاركوا عن اكثر من ١٣٦ منظمة غير حكومية.

اراء متفاوتة

وحين استطلعت (المدى) اراء المشاركين في الانتخابات تبين ان آراءهم كانت متفاوتة في تقييم العملية، لانهم اجمعوا على امر واحد وهو ان هذه العملية الديمقراطية الاولى لمؤسسات المجتمع المدني هي خطوة اولى في مسافة الالف ميل والتي اعربوا عن املهم في ان تعزز مستقبلاً ويجرى تجاوز الاخطاء التي تحدث.

احتجاجات تطالب الغاء الانتخابات

واعرب مشاركون في الانتخابات عن احتجاجهم على العملية الانتخابية واعلنوا بصراحة عن ان العملية يشوبها نوع من عدم النزاهة او التزوير او عدم الشفافية او التلاعب والى غير ذلك من النواقص، فلقد قال السيد هاني ابراهيم القزويني الذي يمثل نقابة السادة الاشراف (يجب اعادة هذه الانتخابات لانها مزورة) فيما قال السيد علي فاضل تاج الدين ويمثل ايضاً النقابة نفسها انها تجربة ديمقراطية في العراق الجديد واذا كانت ستقع اخطاء فانها البداية ونأمل من الله ان تكون المسيرة باتجاه الطريق الصحيح واعتقد اننا لم نمر بهذه التجربة سابقاً فلقد كان الناس محرومون من الديمقراطية الحقيقية وكانت هذه الاجراءات تتم سابقاً بالتعيين من (الحزب المقبور).

ومثل رأي السيد صلاح اللبان ممثل جمعية الرواد الثقافية واحداً من الاراء التي احتجت على الانتخابات اذ قال (أؤيد بشدة الغاء هذه الانتخابات فقد بعثت صورة مكبرة عن التزوير وهي ناقصة من ثلاث نواحي اولاها عدم وجود قاض وثانيها تقليص العدد من ١٧ عضوا الى ٩ اعضاء وهذا مخالف للنظام الداخلي وثالثتها تعيين لجنة (مسبقة) مشرفة والمفروض ترشيح لجنة تساعد القاضي على ادارة العملية الانتخابية وكل هذا يبعث على الشك وقال علماً اننا كنا نعد للنظام الداخلي منذ ٣ اشهر وشكلنا لجنة مؤلفة من (٢٠) شخصية واكتملت صورة النظام الداخلي واقرت وكان يفترض ان تعرض على الهيئة العامة لاقرارها نظاماً داخلياً خاصاً بمكتب المنظمات غير الحكومية، ومازلنا حتى هذه اللحظة نسمع الاراء والمقترحات بشأن المسودة وفوجئنا بتحديد يوم الانتخابات.

للمرأة حضورها

وكان للمرأة حضورها ورأيها في الانتخابات، ولقد تحدثت السيدة سميرة عبيد جاسم ممثلة رابطة نساء بابل المستقلة عن مشاركة المنظمات النسوية وحضور المرأة فقالت كل المنظمات النسوية في المحافظة شاركت بالانتخابات وقالت لافائدة من الانتخابات ان لم تكن نزيهة ونقية، واضافت ان هذه العملية هي المحصلة لخدمة الوطن وانا سعيدة بحضوري واخواتي في هذه العملية الديمقراطية ومايهمنا نساء هو خدمة المرأة التي عانت من ظلم النظام السابق وظلم المجتمع.

اراء مشجعة

وفيما افرزت عملية الانتخاب اراء محتجة انتقدت العملية كانت هناك اراء تثني وتشجع على عملية الانتخاب باعتبارها تجربة ديمقراطية اولى فقد تحدث الفنان المسرحي حسن الغبيني ممثل رابطة المسرح التجريبي في بابل قائلاً: إنها ممارسة ديمقراطية حقيقية، للمرة الأولى نشعر ونحس بخدمة البلد من خلال المنظمات غير الحكومية لخلق رؤية جديدة وواضحة لعراق مابعد الحروب هذه الحروب التي مسخت هوية الانسان العراقي وعلى الرغم من كل الانهيارات التي يعانيها انساننا العراقي في هذا الظرف الا ان الممارسات الصحيحة لخلق عراق نموذجي ويؤكد هويته الجديدة بعيداً عن التعسف والظلم والديكتاتوريات، وعلى الرغم من ان التجربة يشوبها بعض من الفوضى ولكنها وليد جديد والبدايات صعبة دائماً ولكنها تجربة رائعة للديمقراطية.

وثمن السيد عبد الرضا عيسى عبد الرضا مرشح تلفزيون بابل عملية الانتخاب بقوله (ان العملية بحد ذاتها والحضور والمشاركة الواسعة، كل هذا يدلل على الاهتمام بفكرة مؤسسات المجتمع المدني ونحن نثمن الجهود المبذولة لاقامة مثل هذه الانتخابات فقد عمل مكتب المنسق، العام للمنظمات فترة طويلة للاعداد لهذه الانتخابات حتى استطاع جمع المنظمات وما يؤسفنا هو عامل المصلحة الشخصية (الانانية) الذي يطغي مع الاسف في كل محفل، ونتمنى لهذه المبادرة ان تنجح وتقود الى مستقبل افضل للمجتمع العراقي.

وجهات نظر

كما شاركت المنظمات غير الحكومية المعنية بالديمقراطية في المحافظة في عملية انتخاب اعضاء مكتب منظمات المجتمع المدني وعبر ممثلوها عن وجهات نظر شجعت من جهة العملية الانتخابية فيما انتقدتها من الجهة الاخرى، وعبر السيد محمود حسن نور رئيس المنتدى الديمقراطي في بابل عن وجهة نظره بالقول، انها خطوة جيدة مقارنة بالوضع السابق الاانها ليست بالمستوى المطلوب وشاركنا بترشيح اثنين من زملائنا في المنتدى الديمقراطي لرفد المسيرة الديمقراطية وتجذير مؤسسات المجتمع المدني في عراقنا الجديد.

واما السيد امين قاسم خليل المرشح عن مركز الحوار الديمقراطي قال كانت لدينا تحفظات وكان يجب اقرار النظام الداخلي قبل اجراء الانتخابات ومن قبل الهيئة العامة الا ان هناك محاولات وضغوطاً لاجراء الانتخابات لذا جاءت العملية متعجلة الامر الذي انعكس على العملية والمشرفين والفوضى. ونعم هناك جهود مخلصة وصادقة ولكن يبدو ان ماينقصنا هو الخبرة السابقة وهي ممارسة جديدة وهي خطوة أولى في الطريق الى الخطوة الالف.

رأى المنسق العام

اما السيد ابو ذر قاسم الحسيني المنسق العام للمنظمات غير الحكومية في محافظة بابل والذي عمل على بلوغ هذه العملية العامة في عمل مؤسسات المجتمع المدني في بابل بالتعاون مع مؤسسة المثلث العالمية (RTI فقال : كانت الجهود مضنية لمدة ٦ اشهر حتى وصلنا الى هذه المرحلة (١٣٦) منظمة و (٢٠٠) مرشح لاختيار (١٧) و(٣) احتياط، وشكلت لجنة مشرفة عن الدائرة القانونية في المحافظة ومجلس ادارة المحافظة و ٤ يمثلون منظمات المجتمع المدني والتمويل ذاتي للعملية الانتخابية ونأمل ان نتجاوز الاخطاء التي قد تقع من اجل العراق الجديد بكل اطيافه.